

تفسير البحر المحيط

@ 109 @ له فيهم نسب ، من قبل أمهاته ، إلا بني تغلب لنصرانيتهم قاله : النقاش ، فصار بعته فيهم شرفاً لهم على سائر الأمم . .

ويكون معنى من أنفسهم : أي من جنسهم عربياً مثلهم . وقيل : من ولد إسماعيل ، كما أنهم من ولده . قال ابن عباس وقتادة : قال من أنفسهم لكونه معروف النسب فيهم ، معروفاً بالأمانة والصدق . قال أبو سليمان الدمشقي : ليسهل عليهم التعليم منه ، لموافقة اللسان . وقال الماوردي : لأن شرفهم يتم بظهور نبي منهم انتهى . .

والمنة عليهم بكونه من أنفسهم ، إذ كان اللسان واحداً ، فيسهل عليهم أخذ ما يجب أخذه عنه . وكانوا واقفين على أحواله في الصدق والأمانة ، فكان ذلك أقرب إلى تصديقه والوثوق به . وقرء شاذاً : لمن منّ على المؤمنين بمن الجارة ومن مجرور بها بدل قد منّ . قال الزمخشري : وفيه وجهان : أن يراد لمن منّ على المؤمنين منه أو بعته فيهم ، فحذف لقيام الدلالة . أو يكون إذ في محل الرفع كإذا في قولك : أخطب ما يكون الأمير ، إذ كان قائماً بمعنى لمن منّ على المؤمنين وقت بعته انتهى . .

أمّا الوجه الأوّل فهو سائغ ، وقد حذف المبتدأ مع من في مواضع منها : { وَإِن مِّنْ أَهْلٍ لِّلْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْذِينَ مِّنْ بَيْنِهِمْ } { وَمَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا لَهَا مَقَامٌ } { وَمَا * دُونَ ذَلِكَ } على قول . وأما الوجه الثاني فهو فاسد ، لأنه جعل إذ مبتدأ ولم يستعملها العرب متصرفة ألبتة ، إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان ، ومفعولة باذكر على قول . أمّا أن تستعمل مبتدأ فلم يثبت ذلك في لسان العرب ، ليس في كلامهم نحو : إذ قام زيد طويل وأنت تريد وقت قيام زيد طويل . وقد قال أبو علي الفارسي : لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا طرفين ، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ، ولا مبتدأين انتهى كلامه . وأمّا قوله : في محل الرفع كإذا ، فهذا التشبيه فاسد ، لأن المشبه مرفوع بالابتداء ، والمشبه به ليس مبتدأ . إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك . وليس في الحقيقة في موضع رفع ، بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف ، وذلك العامل هو مرفوع . فإذا قال النحاة : هذا الطرف الواقع خبراً في محل الرفع ، فيعونون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محله ، وهو في التحقيق في موضع نصب كما ذكرنا . وأما قوله في قولك : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً ، فهذا في غاية الفساد . لأن هذا الطرف على مذهب من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو أخطب ، لا يجوز أن ينطق به ، إنما هو أمر تقديري . ونصّ أرباب هذا المذهب وهم القائلون بإعراب أخطب مبتدأ ، أن هذه الحال سدت مسد

الخبر ، وأنه مما يجب حذف الخبر فيه لسد هذه الحال مسده . وفي تقرير هذا الخبر أربعة
مذاهب ، ذكرت في مبسوطات النحو . .
وقرأ الجمهور : من أنفُسهم بضم الفاء ، جمع نفس . وقرأت فاطمة ، وعائشة ، والضحاك ،